

جزء فيه:

ضعف أثر الحسن البصري الذي استدل به من  
قال بجواز إخراج زكاة الفطر نقداً

تخریج:

أبي حسن علي بن حسن بن علي العريفي الأثري  
غفر الله له، ولوالديه، وشيخه، وللمسلمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَثَرِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ  
الْفِطْرِ نَقْدًا

عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رحمته، قَالَ: (لَا بَأْسَ أَنْ تُعْطِيَ الدَّرَاهِمَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ).  
أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٨٢ ح ١٠٤٦٤) مِنْ طَرِيقِ  
وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ ضَعِيفٌ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: (إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يُرْسَلُ)،  
وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ: (كُنَّا لَا نَعُدُّ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ فِي الْحَسَنِ شَيْئًا)، وَعَنْ يَحْيَى  
بْنِ مَعِينٍ: (كَانَ يَتَّقِيهِ عَنْ عَطَاءٍ، وَعِكْرَمَةَ، وَالْحَسَنِ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (وَفِي رِوَايَتِهِ  
عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ مَقَالٌ، لِأَنَّهُ قِيلَ: كَانَ يُرْسَلُ عَنْهُمَا).<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي «أَحَادِيثِ مُعَلَّةٍ ظَاهِرُهَا الصَّحَّةُ» (ص ٩١):  
(وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ مُضَعَّفٌ فِي الْحَسَنِ فَفِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي

(١) انظر: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَرْيِّ (ج ١٩ ص ٢٤٣ و ٢٤٥)، «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٣٥)،  
و«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٠٢٠)، و«سُؤَالَاتِ» أَبِي عُبَيْدِ الْأَجْرِيِّ لِأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ (ص ٢٨٤).

شَيْبَةَ عَنِ ابْنِ عُثَيْبَةَ: مَا كُنَّا نَعُدُّ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ فِي الْحَسَنِ شَيْئًا، وَفِيهِ: وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يُرْسَلُ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ أَخَذَ كُتُبَ حَوْشِبَ). اهـ

قُلْتُ: وَلَوْ سَلَّمْنَا جَدَلًا؛ أَنَّهُ ثَابِتٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَ التَّابِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ قَوْلُ، أَوْ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُوَافِقْهُ عَلَى هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا حَدِيثٌ مَوْقُوفٌ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: (الِاتِّبَاعُ: أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ هُوَ مِنْ بَعْدُ فِي التَّابِعِينَ مُخَيَّرٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٤٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (٢٧٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: أَيُّ: فَهُوَ مُخَيَّرٌ بِالذَّلِيلِ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٧): قُلْتُ لِأَحْمَدَ، الْأَوْزَاعِيُّ هُوَ أَتَّبَعُ مِنْ مَالِكٍ؟ قَالَ: (لَا تُقَلِّدْ دِينَكَ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ، مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْحَابِهِ فَخُذْ بِهِ، ثُمَّ التَّابِعِينَ بَعْدُ الرَّجُلُ فِيهِ مُخَيَّرٌ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٩)، وَالْفُلَازِيُّ فِي «إِيقَاطِ

هِمَمِ أَوْلِي الْأَبْصَارِ» (ص ٣٦٠).

- وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٤٥٨): (مَذْهَبُ التَّابِعِيِّ لَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْعُلَمَاءِ). اهـ
- وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَعْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُخْتَصَرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ص ١٦٢): (مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ التَّابِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَكَذَا لَوْ خَالَفَ الْقِيَاسَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ، وَأَصْحَابِنَا خِلَافًا لِأَبِي الْبَرَكَاتِ). اهـ
- وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٢ ص ١٢٠): (قَوْلُ التَّابِعِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ). اهـ
- وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٤٥): (فَمَتَى اخْتَلَفَ التَّابِعُونَ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ). اهـ

